

النظام السياسي في الهند

(دراسة في أسباب التفوق)

- الأستاذ ناصر الدين باقي¹

الملخص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الهند باعتبارها من أكبر الديمقراطيات التي استطاعت الموازنة بين التقدم في شتى المجالات لا سيما المجال الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي من جهة والمحافظة على الإرث الثقافي المميز لها الذي تستمد من حضارتها القديمة والمتجذرة في التاريخ الإنساني، فبفضل نخبة مثقفة وأصيلة نابعة من المجتمع استطاعت الهند أن تصنع لنفسها ديمقراطية خاصة تنافس بها أعني الديمقراطيات الغربية رغم ما يميز التركيبة السوسولوجية للمجتمع الهندي وقد انعكس ذلك على طبيعة النظام السياسي المميز والذي يعتبر نموذجاً رائداً تحاول كثير من دول العالم الاحتذاء به.

المقدمة:

تعتبر الهند نموذجاً متميزاً للديمقراطية في العالم الثالث نظراً لطبيعتها ومكانتها كدولة ذات خصوصية من حيث أنها تعتبر من "المجتمعات التعددية" خاصة وحجمها الجغرافي والديمقراطي الكبيرين، من خلال هذه المعطيات استطاع هذا البلد أن يبني نظاماً سياسياً يستند إلى الديمقراطية التوافقية التي تجمع جميع الأطراف، وقد تم ذلك بالاستفادة من النموذج البريطاني الذي استقلت من تاجه سنة 1947م بعد أن استعمرها لسنوات طويلة وبعد أن تكونت نخبة مثقفة

¹ أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر، وباحث في مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر ومهتم بالدراسات الآسيوية.

أخذت على عاتقها مسؤولية بناء هذا النظام رغم كل التناقضات داخل البنية الاجتماعية الهندية، لتصبح الهند أكبر ديمقراطية في العالم ونموذج فريد من نوعه في العالم الثالث.

- فما هي الأسس التي قام عليها النظام السياسي الهندي؟ وكيف استطاع المحافظة على طابعه الديمقراطي في ظل التناقضات الداخلية؟ وكيف استطاعت بنية النظام التأثير في بروز دولة قوية ولها دور على المستوى العالمي رغم المؤثرات الخارجية؟ وعلى هذا الأساس طرحنا الفرضيات التالية:

- طبيعة النظام السياسي الهندي جاءت كاستجابة للواقع الهندي المليء بالتناقضات الداخلية.

- الطابع الديمقراطي العلماني لنظام السياسي الهندي هو الأنسب لحماية الوحدة الهندية.

- تعتبر النخبة الهندية النواة الأولى في إيجاد نظام سياسي متوازن من خلال تكييفه النظام المورث عن الاستعمار مع البيئة المتميزة للهند.

1- الملامح العامة والمؤثرة في النظام السياسي الهندي:

أ - البنية الاجتماعية للمجتمع الهندي:

إن اتساع المساحة الهندية وحجمها الديمغرافي الذي فاق مليار نسمة جعل من هذا البلد شبه قارة نتيجة للتنوع العرقي والطائفي واللغوي الكبير والذي جعل من الهند بنية اجتماعية ذات خصوصية منفردة في العالم، حيث توجد بها أكثر من 18 لغة وطنية و2000 لهجة محلية، و12 مجموعة عرقية والتي أسهمت في هيكلة هذا المجتمع وجعلته نظامًا طائفيًا قائمًا على أساس منظومة للتصنيف والتراتبية الاجتماعيين، فالهند تضم حاليًا أكثر من مليار نسمة يتشكلون من عدة أعراق وأديان ولغات، واكبر مجموعتين عرقيتين هما:

الدرافيديون: وهم أقدم الشعوب التي سكنت الهند ويعتبرون ثاني أكبر عرقية من حيث العدد حيث يصل العدد إلى 257.5 مليون نسمة بما يشكل 25 % من سكان الهند ويسكنون في جنوب الهند.

الهنود الآريون: وهم أكبر العرقيات ويسكنون شمال الهند ويبلغ عددهم 741.6 مليون نسمة بما يمثل 72% من مجموع الشعب الهندي.

إضافة إلى هاتين العرقيتين توجد عرقيات أخرى تمثل 3% وتطلق عليهم الحكومة اسم قبائل التلال.

أما عن الطوائف الدينية فالمجتمع الهندي يتميز بتعدد الطوائف ونظامه الهندوسي الطبقي الصارم فالهندوسية هي أقدم واكبر الديانات من حيث عدد معتنقيها بـ 837.4 مليون ما يمثل 81.3 % من السكان ويعمل نظامها الطبقي المغلق في سيطرة على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية.

أما ثاني أكبر ديانة في الهند فهي الديانة الإسلامية بعدد معتنقين تصل إلى حوالي 123.5 مليون بنسبة 12% بالإضافة إلى وجود ديانات أخرى من مسيحية إلى بوذية إلى السيخية إلى جينية..... الخ

وعليه فالنظام الطائفي الاجتماعي هو الأداة الأساسية التي أسهمت في هيكلة المجتمع المدني الهندي، الذي هو في الأساس منظومة تراتبية اجتماعية¹ ولكن من جهة أخرى فقد طرح هذا التنوع الاجتماعي مشكلة اللااستقرار فالهند دائمة على موعد مع الصراعات بين مختلف الطوائف وخصوصاً بين المسلمين والهندوس فهاتان الطائفتان الأكثر صراعاً وتصادماً حيث ثارت عدة نقاط عنف واسعة بينهما.

¹ روميلا ثابار: الهند الألفية الثالثة (ترجمة: محمد خير ندمان)، كتاب العربية، الرياض، ط1، 2001م، ص 242

وأول بادرة عن التعصب الطائفي هو اغتيال "ماهتما غاندي" على يد شخص هندوسي متطرف، وكذلك هدم مسجد "بابري" في الثمانينيات، وأعمال التخريب في 1992...، وكذلك الصراع بين السيخ والهندوس بعد اغتيال رئيسة الوزراء إنديرا غاندي من طرف سيخي تعرضت على أثرها هذه الطائفة للاضطهاد من طرف النظام.¹

بالإضافة إلى حصول العديد من الصدامات مع الطوائف الأخرى والعنصر الأبرز فيها هو وجود الطائفة الهندوسية كطرف في الصراع باعتبارها أغلبية تحاول فرض سيطرتها على البقية، هذه الحوادث أدت باللجنة الأمريكية للحرية الدينية في 2009م إلى تصنيف الهند لأول مرة ضمن قائمة الدول الخاضعة للرقابة باعتبار تعرض الحرية الدينية فيها للخطر وعدم قدرتها على وقفها، رغم ذلك فهذا العنف يعتبر من بين أكثر العناصر ضغطاً على ديمقراطية النظام الهندي. رغم أن الدستور الهندي بنص على صون الحقوق الرئيسية للمواطنين ويقر بالمساواة بين جميع الأطياف داخل المجتمع إلا أن الملاحظ في البنية الاجتماعية للهند هو معاناة الأقليات نتيجة احتدام الصراع على الموارد وأيضاً في طريقة توزيعها، هذا الأمر خلق نوعاً من اللامساواة. لذلك يمكن وصف البنية الاجتماعية الهندية بأنها لا تزال تحت وقع الطبقية.

ب- التجربة الديمقراطية الهندية وأهم مميزاتهما:

لقد عززت الهند ديمقراطيتها رغم كل الصعاب، والمتمثلة في عدد السكان الضخم، والأداء الاقتصادي المتواضع لعدة عقود منذ استقلالها في عام 1947م، والتنوع الفسيفسائي في مجتمعيها، وهي العوامل التي كان يُعتقد أنها عوائق أمام بناء الديمقراطية. وإلى حد ما، تقف الديمقراطية في الهند، مسلحة بـ66 عاماً من جهود ترسيخها، ندّاً للديمقراطيات القائمة في أوروبا.²

¹ لاري دايموند: مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أو دور النخب (ترجمة: سمية فلو عبود)، دار الساقى، بيروت، ط1، 2004، ص63.

² Sumit Ganguly, The State of India's Democracy, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007.

توضح دراسة النظام السياسي الهندي أن هذا النظام قد مر بمرحلتين أساسيتين الأولى من عام 1947م وحتى 1977م وهي المرحلة التي كان فيها حزب المؤتمر الوطني هو الحزب المسيطر، وكان الاتجاه العام خلال هذه الفترة ينحو باتجاه تشديد قبضة الحكومة المركزية على حكومات الولايات ويرجع ذلك إلى تبني الهند لأسلوب الاقتصاد المخطط، حيث كانت توضع خطط التنمية الاقتصادية مركزيًا ويجري تنفيذها تحت إشراف الحكومة المركزية، وقد ساعد على استمرار هذه المرحلة وجود عدد من الزعامات الهندية البارزة في حزب المؤتمر الوطني والتي كان لها تأثيرها الخاص على الشعب الهندي كالزعيم الهندي نهرو الذي كان له شخصية كاريزمية مؤثرة ثم لإنديرا غاندي والتي تمتعت بالعديد من خصائصها السياسية، إلا أنها وقعت في بعض الأخطاء التي أدت إلى انتهاء هذه المرحلة، المرحلة الثانية بدأت عام 1977م وهي مستمرة حتى الآن وهي التي شهدت تحول النظام السياسي الهندي إلى نظام يقوم على التعددية الحزبية بصورة واضحة حيث بدأت الأحزاب الكبيرة تعاني من الضعف النسبي وبرزت أهمية الأحزاب الإقليمية بصورة واضحة، وتواكب هذا مع ازدياد مطالبات حكومات الولايات بقدر أكبر من الحرية في إطار الدستور، وقد برزت كذلك خلال هذه المرحلة ظاهرة الحكومات الائتلافية الأمر الذي كان له أثر واضح على الاستقرار السياسي إلا أن الظاهرة الواضحة والمثيرة خلال هذه المرحلة تتمثل في تنامي قوة الأحزاب الهندوسية المتطرفة والتي لها رؤيتها الخاصة بصدد المجتمع والحياة السياسية الهندية. هذه الرؤية التي قد تختلف بدرجة أو بأخرى مع قواعد وأسس وقيم النظام الديمقراطي الذي قام في الهند منذ عام 1947¹، كذلك الصفة الأساسية للنظام السياسي الهندي والتي ظلت لفترة طويلة مستقرة ودون تغيير أنها دولة ديمقراطية توجد فيها مظاهر الديمقراطية منها التصويت في الانتخابات على كافة

¹ محمد سعد أبو عامود: الهند: من أكبر مستعمرة إلى أكبر ديمقراطية: الديمقراطية في الهند، الواقع والمستقبل، السياسة الدولية.

المستويات حيث ظلت هذه الاستمرارية والاستقرار الديمقراطي أمرًا ملحوظًا مقارنة مع الدول النامية رغم أنها كما ذكرنا توجد الهند تحت ضغط اجتماعي قوي¹ حيث قال الكاتب البريطاني "برنارد ليفين": لقد حافظت الهند على شعلتها الديمقراطية متوقدة على الرغم من الظلام السائد في العالم المحيط بها.²

من ناحية أخرى شهدت الهند خلال هذه المرحلة ظهور بعض الحركات الاجتماعية الهامة كالحركات النسوية المطالبة بتحسين أوضاع المرأة في المجتمع ومساواتها في الحقوق بالرجل، هذه الحركات النسوية التي نجحت وبفضل عراقة التجربة الهندية المديدة وما قطعته من نضج في التطور الديمقراطي إلى الوصول بالمرأة أن تشغل الآن مناصب مهمة في الدولة كرئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم حيث تشغل المنصب الأول "براتيها باتيل" رئيسة الدولة، في حين تشغل المنصب الثاني "سونيا غاندي" زعيمة حزب المؤتمر الوطني، هذا بخلاف ما تشغله من مناصب وزارية ومناصب أخرى مهمة في الدولة.

غير أن هنالك قضية أخرى ظاهرة للعيان أخذت على الديمقراطية الهندية وهو ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وقضية التميز ضدها. رغم أن دستور 1950م ألغى كل أشكال التمييز، وهذا التميز راجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة المجتمعية الهندية التي تميز بين الرجال والنساء حيث تراجع عدد الإناث مقارنة مع الذكور من 754 إلى 527 لكل 1000 رجل بين أعوام 2001-2005م وهذا راجع إلى قضية الإجهاض على أساس الجنس.

وبالتالي فإن قضية قيود الأسرة وانتشار الأمية تمنع المرأة من التأثير في العملية السياسية وإن كانت إنديرا غاندي هي نموذج النساء اللواتي لعبن دورًا مهمًا في

3 وليام جوزيف و مارك كسيلمان وجويل كريجر: السياسات الاجتماعية المقارنة "العالم الثالث في مفترق الطرق" (ترجمة: جمال محمد ابو شنب)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2006م، ص 108.

² باسم علي خريسان: الدول الفيدرالية في العالم: دراسة في النظم السياسية، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2012م، ص 161

الحياة السياسية الهندية فذلك يرجع إلى اعتبارات أولاً أسرية وثانياً عرقية طائفية "الطائفة الهندوسية".¹

ما يميز التجربة الديمقراطية الهندية أنها جاءت من خلال ميراث استعماري نتيجة وجود نخبة مثقفة بالثقافة البريطانية وجيشاً فعالاً ملتزماً بالحياد المهني وهذان اللذان اعتمدت عليهما الدولة في بناء سلطة قوية.² أبرزت التجربة الديمقراطية في الهند العديد من المميزات أهمها:

1. الدستور الهندي هو الوثيقة الأطول من نوعها في العالم. حيث تتألف من 22 جزءاً و9 لوائح وعدد مواده 395 مادة، وهو الأكثر تعديلاً في العالم.³
2. الدور المهم للقيادة التاريخية، والتي مثلها جواهر لال نهرو حيث نجح في إرساء دعائم التجربة الديمقراطية، وجاءت رؤيته واضحة وحاسمة منذ البداية لكيفية بناء الهند وتأكيد على أهمية الأخذ بالنهج الديمقراطي كنظام وفلسفة للحياة السياسية الهندية، وإيمانه بدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية، ودور القضاء في الدفاع عن الحريات والحقوق العامة الأساسية.⁴
3. أنها جمهورية اتحادية (فيدرالية)، ولها بعض السمات التي تميزها والتي قد تغير من طبيعة الأساس الفيدرالي للدولة، وفي هذا الصدد يشير ج.ن. جوشي وهو حجة في الدستور الهندي إلى أن (الاتحاد ليس دولة فيدرالية بالمعنى الدقيق بل هو دولة شبه فدرالية مع بعض العناصر المهمة الحيوية

¹ د محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007م، صص 79-80

² السياسات الاجتماعية المقارنة "العالم الثالث في مفترق الطرق" المصدر السابق، ص 108.

³ عبد الرحمن عبد العال: التجربة الهندية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، العدد: 130، أكتوبر 1997م، ص 169.

⁴ نورمان. بالمر: النظام السياسي في الهند (ترجمة: محمد فتح الله الخطيب)، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1965م، ص 136

التي تميز الدولة الموحدة... وقد صمم لا لكي يعمل كحكومة فيدرالية في الأوقات العادية، ولكن كحكومة موحدة في حالات الطوارئ).¹

4. إن الهند دولة علمانية وهي أحد المبادئ الرئيسة في برنامج نهرو السياسي، وكانت أحد أهم منجزات نهرو حيث أعلن في سنة 1948ك، (إن الهند ستكون أرضاً للأديان المتعددة).

5. انتظام إجراء الانتخابات، باستثناء مدة وجيزة نسبياً في حالة الطوارئ التي فرضتها السيدة غاندي في منتصف عام 1975م، نجد أن الانتخابات قد أجريت بانتظام كما حددها الدستور، إلا أنها في السنوات الأخيرة أصبحت أكثر تكراراً من السابق، ويرتبط بينهما تمتع هذه الانتخابات بدرجة عالية من النزاهة الانتخابية وتجلت في مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي بين الحكومة والمعارضة سواء على مستوى المركز أو في الولايات.

ج - النمو الاقتصادي للهند وأهم العوامل المساعدة في ذلك:

تمثل التجربة التنموية الهندية واحدة من أهم التجارب المثيرة للجدل في العالم المعاصر، ذلك أن هذا البلد، استطاع في السنوات الأخيرة أن يحقق تطوراً كبيراً في مقدراته التنموية، وأن يصبح قوة اقتصادية عالمية، لكنه في المقابل، البلد الذي تتسع فيه الهوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعاني فيه أكثر من ربع سكانه من الفقر، ولهذا فإن هذا البلد يجمع المتناقضات، ويقدم صورتين لمجتمع يسير بسرعتين مختلفتين.

استطاعت الهند أن تبني اقتصاداً قوياً قائماً على المقدرات الذاتية وعلى الموارد البشرية المؤهلة، وبفضل سياسة نخيها، الذين تولوا تدبير الشأن العام، حيث

¹ إنديرا غاندي، الهند أكبر ديمقراطية في العالم: الهند 1969-1970م، مكتب استعلامات الهند، القاهرة، 1970م، ص 4

انتقلت الهند من سياسة الانكماش والانعزال الاقتصادي في عهد كل من "المهاتما غاندي" و"جواهر لال نهرو"، إلى سياسية الانفتاح على العالم، وعلى الاستثمارات الأجنبية التي طوّرت اقتصاد البلاد، بدءًا من تسعينيات القرن الماضي.

ففي عهد الرئيس "جواهر لال نهرو" تم إرساء فكرة أن تكون الدولة الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية، وكانت الفكرة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية هي مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة وإن الدولة كانت تمتلك القدرة لتعبئة الموارد الضرورية في عملية التحديث والتصنيع ما أدّى إلى خلق قاعدة صناعية واسعة ومنح للاقتصاد الهندي قدر كبير من الحرية في مواجهة التبعية الخارجية، إلا أن اقتصادها كان مصممًا في الأساس من أجل خدمة السوق الداخلي ما أضعف قدرتها التنافسية في البداية وتسبب فيما بعد بأزمة 1991م وهذا ما أدّى بها إلى القيام بإصلاحات لتدريك الأزمة وبناء اقتصاد قوي، وقد تم في هذا الإطار قيام الدولة بالتخلي الجزئي عن إدارة الاقتصاد، كما خففت من القيود المالية التي كانت تفرضها على طبقة رجال الأعمال، وبهذا أصبح القطاع الخاص هو الركيزة الأساسية في الاقتصاد الهندي غير أن الدولة عملت على إبقاء البنوك ضمن ملكيتها ولم تقدم على خصصتها تفاديًا للأزمات المالية التي قد تحدث جراء ذلك.

ومع تولي "مانموهان سينغ" منصب وزير للاقتصاد في 1992م عمد إلى إرساء فكرة حماية سوق العمالة ووضع برامج لخلق وظائف جديدة بغرض مقاومة أشكال الفقر ومما ساعد هذه السياسة هو تناقص معدلات النمو السكاني ما ساهم نوعًا ما في رفع نصيب الفرد من الدخل القومي.

لا شك أن هناك عوامل مساعدة تفاعلت لتحقيق التنمية بالهند، ويمكن القول بأن هذه العوامل لم تكن معزولة عن سياق التحديث الذي عرفته هذه التجربة الصاعدة، ففي بعض الحالات التنموية نجد أن التعليم يكون رافعًا للاقتصاد وهذا

ما ينطبق على هذه التجربة، حيث أنها استفادت بشكل كبير من إرثها التاريخي، خصوصاً مرحلة الاستعمار الإنجليزي، والتي مكّنت النخب العلمية الهندية من اقتدار لغوي ساعدهم على تملك ناصية العلوم، ولهذا "تشير الدراسات إلى أن المهندسين في الهند أكثر كفاءة من الناحية التدريبية من نظرائهم في الصين". ويفسر المتابعون هذه التفوق بطبيعة المناهج التعليمية التي تلقاها جزء من النخبة الهندية وبجانب تطوير نظام التربية والتكوين، فإن الهند استثمرت في مجال البحث العلمي، ويعكس الترتيب العالمي لمراكز الأبحاث مستوى التطور العلمي بهذا البلد، فمن خلال التقرير السنوي لإحصاء مراكز التفكير «Think Tanks» الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعود لسنة 2010م، فإن الهند تحتل الترتيب الرابع على المستوى الدولي بـ 261 مركزاً بعد كل من المملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية. إن هذا الترتيب مؤشر قوي، يدل أنه لا تنمية بدون بحث علمي وأن الرهان على الاستثمارات البعيدة المدى، يعدّ جزءاً من التفكير الاستراتيجي الذي وجب أن تتسلح به النخب السياسية.

ومن بين العوامل الأخرى، التي كانت مساعدة على نمو الاقتصاد الهندي، قدرة الهند على بلورة "مسار تحديتي أكثر أمناً من الناحية السياسية، لأنها تجمع بين ميزة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي إلى جانب صغر حجم فجوة الثروة في اقتصادها". وعلاوة على ذلك فإن الهند تتوفر على أكبر سوق استهلاكية بحكم تعداد سكانها (أكثر من 1,16 بليون نسمة).

ولا يمكن إغفال الدور الحيوي الذي قامت به الجالية الهندية، إذ تقدر هذه الجالية بنحو أكثر من 25 مليون نسمة وهم ينتشرون في كافة أرجاء العالم، وبشكل خاص في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة ودول الخليج.

"عائدات المهاجرين المالية تأتي في المقام الأول من المهاجرين غير المؤهلين ونصف الماهرين، وقد ساعد ذلك في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي في ثمانينيات

وتسعينيات القرن العشرين" ما يقدر بـ43,5 بليون دولار، مما يجعلها من بين الدول الأولى في تحويلات المغتربين".¹

2- البناء المؤسسي والفواعل السياسية في الهند:

أ - نظام الحكم والبناء المؤسسي الهندي:

جاء في الدستور أن الهند جمهورية ديمقراطية وعلمانية ذات سيادة. نظامها السياسي جمهوري ذو طابع إتحادي، والدستور الذي تعمل به الهند هو دستور 1950م كما أنه يعتبر دستوراً مطوراً وموحداً (باستثناء ولايتي جامو وكشمير اللتين تمتلكان دستورهما الخاص) وهو يتباين مع الدستور البريطاني بالرغم من أنه تم تنفيذه كنموذج له لأنه عبارة عن مسند مكتوب يتم تعديله بصورة دورية بواسطة مشرعين ومن بين خصائصه المميزة:

- يقوم بتوجيه الحكومة الهندية نحو تشجيع المساواة الاجتماعية و الاقتصادية والعدالة.
- الدستور الهندي يتشابه مع الدستور الأمريكي من حيث إنه ينص على الحرية الدينية واعتناقها وبالتالي يجعل من الهند دولة علمانية للاعتبارات خاصة بطبيعة المجتمع.
- الدستور الهندي يسمح بوقف مؤقت للعديد من الحقوق الديمقراطية في ظل ظروف الطوارئ وأن هذه الشروط يتم استخدامها إلا في حالة التهديد للأمن القومي وفي حالة وجود تهديد سياسي داخلي وقد تم اللجوء إلى ذلك في عهد إنديرا غاندي 1975-1977م

¹ روبين ميريديث: "الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً" (ترجمة: شوقي جلال)، كتاب عالم المعرفة، العدد: 359، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، يناير، 2009م، ص55

وباعتبار أن الدستور أقر أن الدولة الهندية هي دولة فيدرالية فهي تتكون من 21 ولاية و9 أقاليم تديرها الحكومة المحلية، والدولة الفيدرالية هي الدولة التي تتوزع فيها السلطة السياسية دستورياً بين الحكومة المحلية وحكومات الولايات وقد حدد الدستور الهندي اختصاصات الحكومة المركزية الهندية وحكومات الولايات في ثلاث قوائم محددة هي:

- الأولى: تبرز اختصاصات الحكومة مركزية التي تمارسها هي وحدها منفردة.
 - الثانية: تبين اختصاصات حكومة الولايات.
 - الثالثة: توضح ما هو مشترك بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات
- أما البرلمان فيتشكل من غرفتين تشريعتين، لهما نظام وضع على شاكلة النظام البرلماني البريطاني (ويستمنستر). نظام الحكم في الهند ذو ثلاث هيئات: تشريعية، تنفيذية وقضائية.

الرئيس هو أعلى سلطة تمثيلية في هرم الدولة، وتعتبر صلاحيته شرفية فقط. يتمثل دوره في الدفاع عن الدستور، المصادقة على القوانين وإصدار مراسيم العفو، ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة. يتم انتخاب الرئيس ونائبه بطريقة غير مباشرة عن طريق هيئة انتخابية لعهد واحد مدتها خمس سنوات، أما رئيس الوزراء فهو رأس الحكومة، ويملك أغلب السلطات التنفيذية. يختاره نواب الحزب الحاكم أو أحزاب التحالف التي تملك الأغلبية البرلمانية. لا ينص الدستور على اختيار رئيس الوزراء من بين نواب البرلمان، على أن هذا كان حال بعض من تولوا هذا المنصب.

البرلمان هو الهيئة التشريعية في الهند، يتألف من غرفتين، الغرفة العليا (مجلس الدولة) وتسمى "راجيا سابها"، والغرفة السفلى (مجلس الشعب) وتسمى "لوك سابها"، تختار الهيئة الانتخابية الأعضاء الـ 245 لمجلس الدولة، وتمتد عهدهم إلى ست سنوات. يتم انتخاب الأعضاء الـ 552 للغرفة الثانية عن طريق الاقتراع العام

لمدة خمسة أعوام، وتتحدد عن طريق هذا المجلس مختلف القوى السياسية وكذا التشكيلة الحكومية. يحق لأي مواطن هندي يبلغ الثامنة عشر من العمر الانتخاب. تتشكل السلطة التنفيذية من الرئيس، نائب الرئيس، ومجلس الوزراء والذي يرأسه رئيس الحكومة نفسه. ينبغي على أي من الوزراء ذوي الحقائق أن يكون عضوًا في إحدى غرفتي البرلمان. في النظام البرلماني الهندي، تخضع الهيئة التنفيذية للهيئة التشريعية. للهند نظام قضائي مستقل، يمثله رئيس المحكمة السيادية (أو العليا) الهندية، وهي أعلى الهيئات القضائية. تتمتع المحكمة السيادية بحق النظر في قضايا المنازعات التي تحدث بين الولايات الاتحادية والسلطة المركزية، وكذا صلاحية نقض قرارات المحاكم العليا الهندية. هناك ثمانية عشر (18) محكمة عليا في الهند، بعضها له صلاحيات على عدة ولايات اتحادية، وبعضها الأخر على ولاية واحدة فقط (الولايات الكبرى). يتم الاحتكام إلى رئيس الدولة حال وجود خلاف بين الهيئة التشريعية والهيئة القضائية. يحمي الدستور الهيئات المستقلة على غرار هيئة الانتخابات الهندية، هيئة النيابة العامة الهندية، هيئة المراقبة والمحاسبة العامة.

ومن هنا فالبناء المؤسسي الراسي لسلطة السياسية في الهند تقوم على أساس نظام ديمقراطي مع تكييف هذا النظام والطبيعة المجتمع التعددية وهذا النظام يسعى إلى توفير قدر المناسب من التكامل القومي.¹

ب- النظام الانتخابي والحزبي الهندي:

1/ النظام الانتخابي:

تأخذ الهند في نظامها الانتخابي بحق الاقتراع العام لجميع المواطنين، حيث يتمتع بحق التصويت كل مواطن هندي يبلغ ثمانية عشر عامًا بغض النظر عن الدين، أو الطبقة، أو الجنس، أو مكان الميلاد.

¹ تشارلز تلي: الديمقراطية (ترجمة: محمد فاضل طباط، بيروت، ط1، 2010م، ص98)

كما إن الهند تأخذ نمطاً انتخابياً يتمثل في نظام الفائز الأول، والذي تم الاعتماد عليه بشكل أساسي للحيلولة دون تشتيت التركيبة البرلمانية وعملاً على قيام حكومات قوية ومستقرة، ويتم انتخاب البرلمان بشكل مباشر بالنسبة للغرفة الأولى "غرفة الشعب" وبطريقة غير مباشرة بالنسبة لمجلس الولايات، وينتخب رئيس الجمهورية ونائبه بطريقة غير مباشرة من قبل البرلمان والجمعيات التشريعية في المقاطعات، أما رئيس الوزراء فيتم تعيينه من قبل الرئيس.

وتنظم الانتخابات البرلمانية مرة كل 5 سنوات ويتمثل التأثير الأكبر لنظام الفائز الأول في انتخاب حكومات لا تستند إلى دعم الأغلبية البرلمانية إنما تصل إلى السلطة على الرغم من استنادها إلى قلة الأصوات، وأهم ما نتج عن هذا النظام هو تمكين أول حزب للبلاد "حزب المؤتمر" من الحصول على الأغلبية في مواجهة المعارضة لمدة طويلة أدّى إلى قيام نظام الحزب الواحد، لكن عندما بدأت الأحزاب بالائتلاف وتقديم مرشحين مشتركين في مقابل مرشحي حزب المؤتمر تلاشت تلك الأغلبية، لأنه من طبيعة نظام الفائز الأول عند حدوث تغيير طفيف في عدد الأصوات يمكن أن ينتج عنه تغيرات كبيرة في عدد المقاعد التي يحرزها الحزب الفائز، وعلى الرغم من التركيبة الاجتماعية المتنوعة فإن هذا النظام الانتخابي يمنح عددًا من المقاعد للفئات المهمشة والطبقات الفقيرة الموزعة على كافة البلاد مما يعيق حصولها على تمثيل لائق لولا هذا التخصيص، حيث تم وضع 79 مقعد للطبقة الفقيرة التي تمثل 15 بالمائة من السكان، و41 مقعد للقبائل المهمشة التي تمثل 8 بالمائة، الأمر الذي جعل نظام الفائز الأول يتحلى بقبول واسع لدى المواطنين الهنود مما انعكس على الساحة السياسية بوجود تعددية حزبية كبيرة.

2/ النظام الحزبي في الهند:

تشهد الساحة السياسية الهندية تعددية حزبية كبيرة تعكس التعدد العرقي والطائفي¹ الموجود في هذا البلد، وهذا ما رسخته القيادة الهندية، حيث كان نهرو يرى أن الأحزاب تبرز مشاكل المجتمع، وتساهم في تدفق الأفكار بحرية وتتصادم فيما بينها مما يساعد على معرفة الحقيقة.

يوجد حاليًا في الهند حوالي 550 حزب سياسي حسب هيئة الانتخابات الهندية منها أحزاب أيديولوجية وأخرى طبقية واجتماعية وأخرى للمنبوذين ومنه اتخذت الهند نظام التعددية الحزبية. وأبرز هذه الأحزاب:

- حزب المؤتمر الهندي القومي:

هو أقدم حزب سياسي تأسس عام 1885م، وقاد الكفاح نحو الاستقلال، من أبرز أعضائه "غاندي" و"نهر". يركز هذا الحزب على النهج العلماني للدولة والطابع الديمقراطي، كما أنه تبنى منذ عام 1948م شعارات الاشتراكية وانتهج سياسة إصلاحات اقتصادية في التسعينات.

أدت حالة الطوارئ التي أعلنتها "إنديرا غاندي" عام 1975م إلى خلق العديد من أجنحة المعارضة في الحزب.

عام 1984م، تم اغتيال قائدة الحزب "إنديرا غاندي" واستغل ابنها "راجيف غاندي" التعاطف الشعبي، واكتسح الانتخابات التي أجريت في العام نفسه، لكنه اغتيل هو الآخر، مما كان سببًا في عودة المؤتمر للسلطة عام 1991م، لكن شعبية الحزب تدهورت في التسعينات نتيجة تورط قادة الحزب في قضايا الفساد.

¹ - عبد الرحمان عبد العال: الهند والعملة في: محمد السيد سليم، السيد صديقي عابدين (محررين)، آسيا والعملة، مركز الدراسات الآسيوية، مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2003م، ص 353.

والآن تعتبر "سونيا غاندي" أرملة رئيس الحكومة الأسبق راجيف غاندي، بمساعدة ابنها "راهول غاندي" هي رئيسة الحزب. ومع الفوز الساحق الذي حققه حزب المؤتمر في انتخابات 2004م و2009م بتحالفه مع مجموعة من الأحزاب الصغيرة جعل حزب المؤتمر هو الذي يقود الحكومة، لكن ليس عن طريق رئيسه "سونيا غاندي"، وإنما عن طريق "مانهومان سينغ" الذي ينتمي إلى طائفة دينية صغيرة نسبيًا في الهند وهي السيخ.

ولعل "سونيا غاندي" رأت في "مانهومان سينغ" ذي الخلفية الاقتصادية هو الأنسب على اعتبار أن نتائج الانتخابات تزكية لسياسات حكومته، وتقديرًا له لما يعرف عنه من نزاهة واستقامة على الصعيد الشخصي.

2- حزب بهارتيا جانانا: تعود جذوره إلى 1977م، حيث تشكل حزب يسرى جانانا (الشعب) وكان تحالفًا لأحزاب المعارضة التي سعت لهزيمة حزب المؤتمر، وإلغاء حالة الطوارئ التي أعلنتها رئيسة الوزراء آنذاك "إنديرا غاندي" عام 1975م. وتمكن هذا الحزب من الفوز بانتخابات عام 1977م، وألغى قانون الطوارئ إلا أن هذا التحالف لم يتمكن من الصمود فتفكك عام 1979م¹. وانبثق عنه حزبان هما: أ- جانانا دال: وهو ذو توجه علماني اشتراكي يتوجه للطبقات الفقيرة والمسلمين. ب- حزب بهارتيا جانانا: الذي يؤكد على القومية الهندية، ويدعم الأهداف الاقتصادية الاشتراكية. برز هذا الحزب عام 1996م حيث حقق فوزًا بأكبر عدد مقاعد في البرلمان وتمت دعوة زعيمه لتشكيل الحكومة، ورغم ذلك لم ينجح في حشد الدعم وقدم استقالة حكومته.

تمت الدعوة لانتخابات جديدة في 1998م فخاض الانتخابات ضمن تحالف من عدد من الأحزاب الإقليمية، وفاز بـ 266 مقعد، لكن نشب خلاف بين أعضاء التحالف حول بعض المناصب الوزارية.

¹ أحمد عبد الحافظ، المصدر السابق.

في عام 1999م خاض الانتخابات كشريك أساسي في التحالف الوطني الديمقراطي الذي ضم معه 14 حزبًا. وتعدده الكثير من الأحزاب حزبًا طائفيًا يؤثر على الهوية والروح القومية المتكاملة للهند.

3-الحزب الشيوعي الماركسي الهندي:

تأسس عام 1964م عقب انقسام في الحزب الشيوعي الهندي. يحظى هذا الحزب بدعم العمال في الأرياف والمدن، لشعاراته الاشتراكية إلا أنه خفف من نبرته الأيديولوجية الماركسية. كانت أهم المحطات التي شارك بها عام 1977م أين قاد تشكيل الحكومة،¹ وعام 2004م حيث حصل ضمن تحالف ضم إلى جانبه الحزب الشيوعي الهندي، وكتلة إلى الأمام لعموم الهند، والحزب الاشتراكي الثوري على 59 مقعد.

4-الحزب الشيوعي الهندي:

تأسس في 1925/12/25م وبدأ العمل قانونيًا، منذ جويلية 1942م ويعتمد الحزب على منظمات جماهيرية لأنشطته، وهو يختلف عن الحزب الشيوعي الماركسي، بالتزامه بالأيديولوجية في خطابه السياسي، بينما يقف في صف المعارضة ضد حزب "بهارتيا جاناتا". وقد تحالف مع الحزب الماركسي، الحزب الاشتراكي الثوري وكتلة إلى الأمام لعموم الهند، في انتخابات 2004م وحصلوا على 59 مقعدًا في المجلس النيابي.

تعتبر هذه الأحزاب هي الأكثر فاعلية وتأثيرًا على الساحة السياسية الهندية، من حيث مشاركتها الدائمة في الدورات الانتخابية المختلفة، واستقطابها لأعداد كبيرة من الجماهير. بينما باقي الأحزاب فيغلب عليها الطابع الطائفي وتبقى مجهرية قليلة التأثير، مما يحتم على الأحزاب القيام بتحالفات مناسباتية، من أجل التمكن من التمثيل في المجالس التمثيلية، وتبنى هذه التحالفات على أساس المصلحة أو

¹ أحمد عبد الحافظ، المصدر السابق

الطائفة. وأصبحت التحالفات السمة البارزة في الهند، خاصة مع تراجع شعبية الحزب القومي الهندي، وهو أعرق الأحزاب. ويسعى النظام السياسي الهندي لضمان الوحدة الوطنية بتحقيق المساواة بين الجماعات المتنوعة، واحتواء الاختلافات ضمن أطر تنظيمية هي الأحزاب.

3- الجماعات المؤثرة في الهند:

أ- جماعات المصالح والضغط في الهند:

توضح دراسة الحياة السياسية الهندية أن هناك عددًا من جماعات المصالح التي تقوم بدور هام في نطاق التفاعلات السياسية الهندية لتتحول إلى جماعات ضاغطة من أجل تحقيق مصالحها أو الحفاظ على هذه المصالح وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى الجماعات التالية:

1- جمعيات رجال الأعمال:

نظمت الرأسمالية الهندية عدة هيئات للدفاع عن مصالحها سواء على المستوى القومي أو على مستوى الولايات، ومنها اتحاد غرف الصناعة والتجارة الهندية وهو يجمع غرف الصناعة والتجارة القائمة في معظم الولايات الهندية، ومنظمة المنتجين الصناعيين في كل الهند، كما توجد تجمعات أخرى لرجال الأعمال الهنود على مستوى الولايات، وقد تنامي دور هذه الجماعات بعد بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الهند عام 1991م، وهي تدعو إلى توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص ليشمل كل مجالات النشاط الاقتصادي وتحديد نطاق القطاع العام في مجالات محددة، وتخفيف القيود على حركة ونشاط القطاع الخاص.

2- نقابات العمال:

يوجد في الهند أربعة اتحادات كبرى لنقابات العمال ولقد كان دور هذه النقابات محدود التأثير خاصة خلال فترة تبني الهند لنظام الاقتصاد المخطط الذي

تسيطر عليه الدولة، إلا أنه مع بدء تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي عام 1991م ازدادت قوة هذه النقابات وقامت بدور واضح في معارضة هذه السياسة، نظرًا لآثارها السلبية على العمال ويشير تقرير البنك الدولي لعام 1995م إلى أن نقابات العمال الهندية قد استخدمت قوتها السياسية لمعارضة إجراء التصحيح الهيكلي حيث مضت النقابات في انتقاد جهود الحكومة لتحرير الاقتصاد فنظمت إضرابات عامة في جميع أنحاء البلاد، احتجاجًا على هذه السياسة ولا شك في أن الحياة السياسية في الهند تشهد صراعًا على المصالح بين رجال الأعمال ونقابات العمال، الأمر الذي جعل الحكومة الهندية تتباطأ في تنفيذ بعض السياسات المتعلقة بالتححر الاقتصادي، ويبدو أن النظام السياسي الهندي بمؤسساته الديمقراطية يتيح لكل من هذه القوى الفرصة لممارسة تأثيرها، ويوضح واقع الممارسة أن هناك درجة من درجات التوازن في القوة السياسية بين المؤيدين والمعارضين للإصلاح الاقتصادي ويمكن تفسير سلوك الحكومة الهندية بصدد تطبيق هذه السياسة في إطار حرصها على أن تكون مواقفها متوازنة أو متلائمة مع توازن القوى الداخلي يؤكد هذا أن الحكومة الهندية قد اتخذت بعض الإجراءات الهامة في سياق سياسة الإصلاح الاقتصادي وهو ما يلي مطالب رجال الأعمال وتراجعت عن اتخاذ بعض الإجراءات وهو ما يتوافق مع مطالب نقابات العمال، أو على الأقل نوعًا من الاستجابة الجزئية لهذه المطالب.¹

3- جماعات المصالح الدينية:

لأتباع الديانات المختلفة في الهند جماعاتهم التي تدافع عن مصالحهم الدينية ومصالحهم الأخرى، فهناك جماعات للهندوس وجماعات للدفاع عن حقوق المسلمين الهند، وكذلك هناك جماعات للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت، إلا

¹ Roland Lardinois , Les mutations de la société indienne. laviedesidees.fr ,6 mars 2011

أن الجماعات الهندوسية هي أقوى هذه الجماعات تأثيرًا على صانع القرار الهندي، نظرًا لشدة المتعصبين لهذه الديانة ولحاجة الأحزاب السياسية إلى أصواتهم في الانتخابات، ففي خلال الانتخابات التي أجريت في أعوام 96، 98، 1999م قدم حزب المؤتمر الهندي المعروف بعدائه للتعصب الديني بعض التنازلات للهندوس من أجل الحصول على أصواتهم في الانتخابات، الأمر الذي أثار القلق فيما بين المسلمين الهنود المؤيدين للتقليديين لحزب المؤتمر الوطني، إلا أن نقطة الضعف الأساسية التي تعاني منها جماعات الهندوس هو اختلاف المصالح التي تعبر عنها تبعًا للطبقة الهندوسية التي تعبر عنها، فالبناء الطبقي الهندوسي التقليدي يتكون من طبقات أربع وهم: البراحمة والمحاربون والتجار والمنبوذون، ومن ثم فهناك جماعات تدافع عن مصالح كل من هذه الطبقات التي قد تتعارض أو تتناقض خاصة بالنسبة لفئة المنبوذين الكبيرة العدد التي تعاني من أوضاع معيشية بالغة الصعوبة، وبالرغم من هذا، فالملاحظ أن درجة تسامح الحكومات الهندية تجاه جماعات المصالح الهندوسية أكبر من درجة تسامحها تجاه جماعات المصالح الدينية الأخرى إلا أن ما يقلل من أثر هذا الوضع هو آليات النظام الديمقراطي التي ما زالت تعمل بقوة في نطاق الحياة السياسية الهندية والتي تساعد أصحاب الديانات الأخرى على إيصال مطالبها إلى الحكومة الهندية عبر مؤسسات النظام السياسي المختلفة.¹

ب- المؤسسة العسكرية في الهند وعلاقتها بالحكم المدني:

منذ الاستقلال تولي القيادة الهندية اهتمامًا كبيرًا بالقوة العسكرية، حيث عملت على تدعيم روابطها العسكرية مع الاتحاد السوفياتي سابقًا، ومع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وكانت تتبع حتى أواخر السبعينات سياسة الدفاع الكافي «Sufficient defence» ومع بداية

¹ محمد سعد أبو عامود: الهند: من أكبر مستعمرة إلى أكبر ديمقراطية: الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، المصدر السياسة الدولية.

الثمانينات بدأت تتحول إلى سياسة الردع المحدود «Limited deterrence» ومع امتلاك الهند للسلاح النووي عام 1998م، تضاعف وزن بنية الدفاع، بالإضافة إلى حجم القوة العسكرية التقليدية الذي تمتلكه فعدد الجنود الهنود يصل إلى 1.2 مليون جندي. إلا إنه وبالرغم من هذه المكانة للجيش في الاتحاد الهندي فإنه وبخلاف جارتها في باكستان، فالمؤسسة العسكرية في الهند تحت رقابة السلطة المدنية وخاضعة لها، الأمر الذي حال دون حدوث انقلابات عسكرية في الهند، ولا تدخل عسكري في السلطة.¹

الخاتمة:

تقف الهند اليوم دون شك كدولة ذات موقع بالغ الأهمية الاستراتيجية، متمتعة بميراث ثقافي ثري، وأراض خصبة وغنية بالموارد، ولديها قوة عمل ضخمة، فضلاً عن قدرات العسكرية والنووية ونموذجها الديمقراطي الموحي، وتتخذ الهند وضع الاستعداد للانطلاق إلى مصاف الدول العظمى. لكن هذا كله لا يمنعنا من القول بأن التصنيف الطبقي للمجتمع الهندي يقف حجر عثرة أمام إمكانيات التطور المستقبلي، هذا على الرغم مما حققه الآباء المؤسسون من بناء وحدة قائمة على التنوع، وهو الهدف الذي يجب أن تظل الهند محافظة عليه وساعية إليه على الدوام.

¹ عبد الرحمان عبد العال: التجربة الهندية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، العدد:

قائمة المراجع

1. إنديرا غاندي: الهند أكبر ديمقراطية في العالم: الهند 1969-1970، مكتب استعلامات الهند، القاهرة، 1970 م
2. باسم علي خريستان: الدول الفدرالية في العالم (دراسة في النظم السياسية)، تموز للطباعة و النشر، ط1، دمشق، 2012 م
3. تشارلز تلي: الديمقراطية (ترجمة: محمد فاضل طباطبا)، ط1، بيروت، 2010 م
4. د محمد سيد فهي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007 م
5. رضي السماك: المرأة والتجربة الديمقراطية الهندية، الحوار المتمدن، العدد 2969، 2010/04/8
6. روبين ميريديث: الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا (ترجمة: شوقي جلال)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، كتاب عالم المعرفة، الكويت، عدد: 359، يناير، 2009 م
7. روميل ثابار: الهند الألفية الثالثة (ترجمة محمد خير ندمان)، كتاب العربية ط1، الرياض، السعودية، 2001 م
8. عبد الرحمان عبد العال: التجربة الهندية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية. المجلد: 2، العدد: 199
9. عبد الرحمان عبد العال: الهند والعولمة، في: محمد السيد سليم، السيد صديقي عابدين (محررين)، آسيا والعولمة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2003 م
10. عبد الرحمن عبد العال: التجربة الهندية في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، العدد: 130، أكتوبر 1997 م
11. لاري دايموند: مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أو دور النخب (ترجمة: سمية فلو عبود)، ط1، دار الساق، بيروت، 2004 م.

12. محمد سعد أبو عامود: الهند: من أكبر مستعمرة إلى أكبر ديمقراطية: الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية.
13. نورمان. بالمر: النظام السياسي في الهند (ترجمة: محمد فتح الله الخطب)، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1965م
14. وليام جوزيف ومارك كسيلمان وجويل كريجر: السياسات الاجتماعية المقارنة "العالم الثالث في مفترق الطرق" (ترجمة: جمال محمد أبو شنب)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006م
15. Sumit Ganguly, et. al., eds., The State of India's Democracy. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007.
16. Roland Lardinois , Les mutations de la société indienne. laviedesidees.fr ,6 mars 2011.